

المقدمة

هذا الكتاب الذى نقدمه للقراء الأعزاء هو الحلقة الثالثة من مشروع الدراسات القرآنية الذى عكفت عليه منذ عدة عقود وأصدرت كتابين سابقين للتمهيد وهما المصطلح القانونى فى القرآن الكريم الصادر فى القاهرة عام ٢٠٠٣ والفكر السياسى والقانونى فى القرآن الكريم الصادر فى القاهرة أيضا عام ٢٠٠٩ . وبذلك يكون هذا الكتاب خاتمة هذا المشروع فى شقه التأصيلى آملاً أن نذيل المشروع ببحوث نوعية تنثرى هذا الباب الجديد من أبواب الدراسات القرآنية.

فى هذه المقدمة نريد أن نلقى الضوء على عدد من المسائل الاساسية التى تساعد القارئ والباحث على الدراسة الجادة وعلى إثراء هذا الباب الجديد الذى وفقنا الله إليه تقرباً إليه وخدمة لكتابه الكريم.

المسألة الأولى دوافع مشروع الدراسات القانونية القرآنية :

١- أن علوم القرآن أصبحت فى نظرنا كل علم يظهر عظمة هذا الكتاب الكريم وبذلك نضيف إلى علم الأسبقين علوم العصر الذى نعيش فيه وسوف تأتى أجيال أخرى قد ترى غير ما نرى وهذه سنة التطور التى تتحول ويبقى الله وكتابه وسننه ثابتة مستقرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

٢- أن هذا المشروع هو دعوة إلى كل المتخصصين في كل الفروع والعلوم لإنزال علمهم على كتاب الله، وعلى سبيل المثال تقدم الطب تقدماً مشهوداً وكذلك العلوم الرقمية والتكنولوجية وخلق الإنسان والطبيعة وكلها علوم تجد وعاءاً صالحاً في القرآن الكريم مصداقاً لقوله تعالى ﴿سُنُّهُمْ آيَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۖ﴾ (فصلت ٥٣)

٣- مادام القرآن الكريم كلام الله وتعليماته إلى البشر وآخر رسالة السماء إلى الأرض، فإن الاجتهاد في علوم القرآن أصبح واجباً بعد انقطاع النبوة. وكان محمد صلى الله عليه وسلم هو الذي نزل عليه الكتاب مصداقاً لما نزل من كتب سابقة ومكرماً لرسولنا الكريم وخاصاً له بالرعاية والاهتمام. فنحن نرتكز على تراث متين من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

٤- أن القرآن ودعوته يعتمد على العقل وأن العاقل هو الذي يكسب الدنيا والآخرة فلا تناقض بينهما ولا تفاضل فلا آخرة بلادنيا ولا دنيا بلا آخرة ومن هنا وضعت قواعد الحساب والمساءلة بناءً على العقل وهو وحده الذي ميز الله به الإنسان على سائر خلقه فصار العقل مناط التمييز والطريق إلى معرفة الله. واقترن العقل بالحرية في القرآن لأن الله يحب أن يأتي إليه العبد بوعى وعقل أى عاقلاً حراً مادام الإنسان قد اختار حرية أن يؤمن أو يكفر على خلاف بقية المخلوقات التي قررت أن تعبد الله عبادة تسخير لا تخيير، ولذلك اختار الله الإنسان خليفةً في الأرض وسخر له سائر مخلوقاته مادام قد اختار أن يعبد الله عبادة تخيير فوهبه الله التمييز بين الإيمان والكفر. وبذلك نبذ تماماً مقولة بعض المستشرقين من أن الدين يتناقض مع العقل وقد أكدنا في هذه الدراسة أن الدين واتباعه هو قمة

احترام العقل وهو ما عبر عنه القرآن الكريم بقوله ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾

٥- فيما يتعلق بالإعجاز القانوني، فقد سجل الباحثون الكثير من صور الإعجاز في القرآن الكريم وصدرت مئات الأبحاث والكتب التي تعالج هذه الصور، وخاصة الإعجاز البياني والإعجاز العلمي وغيرها من صور الإعجاز المعروفة. ذلك أن القرآن الكريم لغة وحكم وهما من عند الله ولذلك اتجهت بعض الدراسات إلى أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ومن الطبيعي أن تكون كلمة الله وبيانه هي العليا وأن يكون حكمه نافذاً على كل خلقه. فالإعجاز ظاهر عند المقارنة بين قدرة الله واللامحدودة وقدرات الإنسان المحدودة وقدرة الإنسان، فالإعجاز هنا واضح لتواضع قدرات الإنسان أمام قدرات خالقه. وهذا الاتجاه يلزم من طرف خفي بأن ضعف الإنسان الظاهر قياساً على قدرة الخالق تُعجزُ الإنسان أمام الخالق أي أن عجز الإنسان هو السبب في إعجاز القرآن وليس قدرة الخالق، تعالى الله عما يحدثون.

٦- ونقول لهم لماذا لا تؤمنون بأن الله هو الخالق، وقدرته تفوق طبعاً قدرة المخلوق، وهذا سبب إضافي لاقتران العجز عند البشر والإعجاز في القرآن بالخضوع والانكسار والبحث في أوجه الإعجاز. هذا الاتجاه في الدراسات لم يخل من غمز في عظمة الإعجاز وإنما كرس ضعف العجز البشري، فالعجز أمام القدرة يؤدي إلى الإعجاز مادام الإنسان تُعجزه قدرة الله عليه. فلا مشابهة ولا مقارنة بين لغة الله ولغة البشر وبين أحكام الله وأحكام البشر ومادام البشر قد خلقوا على الفطرة فإن جيناتهم جاهزة

لاستقبال أحكام الله واستشعار عظمة كتابه، حتى دون الإلحاح على دخولهم في الإيمان على مر العصور.

٧- أن الغرب وجامعاته تحفل الآن بمراكز وأقسام وجمعيات للدراسات الإسلامية والقرآنية بل هناك دائرة المعارف القرآنية. وأوصى الأزهر الشريف في هذا المقام بتشكيل لجنة من المتخصصين المجيدين على الأقل للغة الإنجليزية بمراجعة المقررات الدراسية والبحثية في هذه الجمعيات والجامعات خاصة وأنها تقوم بتدريس لغة القرآن وبيانه من جانب غير المسلمين وغير المتحدثين أصلاً باللغة العربية ومن هنا يأتي الخطأ في فهم هذا الكتاب العظيم. ولا ندري إن كان مقصوداً أو كان اجتهداً، ولكنه في كل الأحوال يقدم الإسلام بشكل غير صحيح ثم يترتب على ذلك أفكار وأنشطة معادية للمسلمين. وتقدم هذه الدراسات في توصيات للحكومات الغربية، ويصبح القرار السياسي مبنيًا على صورة خاطئة في الغالب تحمل الإسلام أخطاء المسلمين والصحيح أن الإسلام حجة على دارسيه وعلى معتنقيه على السواء. ويكفي الدس الذي تقوم به الأوساط اليهودية والاستشراقية، فقد لمع اسم مارتن كريمر رئيس مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط بسبب رسالته في إحدى الجامعات الأمريكية التي طمس فيها كل رموز التاريخ الإسلامي ثم قدم كتاباً للرئيس الأمريكي حول ما يجب على الرئيس أن يعرفه ويهدف إليه عن العالم الإسلامي (وهو تلميذ برنارد لويس ونائبه في الجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط وهي الجمعية التي انشغلت منذ عقود بالعمل على تفتيت العالم العربي).

٨- قد يظن بعض الباحثين أن الإعجاز القانوني هو نفسه الإعجاز التشريعي ورأوا أن علوم الشريعة هي في الواقع علوم قانونية . فالقانون الإلهي تولى شرحه علماء الشريعة فما هو الفرق بين الإعجاز القانوني والإعجاز التشريعي حتى نعتبر أن القانون في القرآن فرع جديد من الدراسات القرآنية؟

٩- من الناحية النظرية ، المقولة وجيهة تماما وكانت الفكرة دائما حاضرة في ذهن الباحث خلال مراحل البحث في هذا الموضوع، ولكني، وكما سيظهر في فصول الكتاب وجدت أن الإعجاز القانوني وإن كان يتصل بالإعجاز التشريعي ويتجاوز معه في نهاية المطاف إلا أنه يشكل رافدا مستقلا بحيث يمكن أن نقول باطمئنان أن بالقرآن إعجازا تشريعا وإعجازاً قانونياً، فيبقى بعد ذلك أن نوضح الفروق الجوهرية بين الرافدين، وقد جمع الكتاب بينهم على أية حال.

الفارق الأول بين الإعجاز التشريعي والإعجاز القانوني هو أن الإعجاز القانوني يتطرق إلى فلسفة التشريع تماما مثل القانون وفلسفة القانون. فالقانون هو الأحكام الظاهرة ولكن فلسفة القانون هي الأرضية العميقة التي قامت عليها أحكام القانون أو هي حكمته والهدف منه ومداه ولذلك لا يمكن دراسة القانون دون أن ندرس فلسفة القانون.

الفارق الثاني هو أن الإعجاز التشريعي يتناول الأحكام الإلهية والسنة المطهرة ثم اجتهاد الفقهاء. أما الإعجاز القانوني فينظر إلى أحكام الشريعة في بيئتها العميقة وكذلك في بيئتها الخارجية مستفيدا من منطق الفلاسفة، ويربط

بين الحياة المعاصرة في تجلياتها السياسية وغيرها وبين أصول الأحكام . وعلى سبيل المثال فإن علماء الشريعة قد أنزلوا عقد الزواج باعتباره من عقود المعاملات إلى مستوى التنفيذ، وعالجوا مختلف الأوضاع في نشأة العقد واستمراره وانحلاله. ولكن دراستنا لا تنطرق إلى هذه الأوضاع في عقد الزواج وإنما تهتم بوضع هذا العقد في إطار نظرية العقود في القرآن الكريم مقارناً بالمبادئ الأساسية في العقود لكي تخلص الدراسة إلى أن عقد الزواج له طابع خاص، يكاد يخرج من عداد نظرية العقود، كما أنه عقد بين إرادتين بشريتين ولكنه رخصة من الخالق أحاطها بعنايته مادام الله سبحانه هو الذي جعل من آياته أن خلق للإنسان من نفسه زوجاً وجعل بين الزوجين مودة ورحمة وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً. فضمن الله سبحانه لشريعة هذا العقد تحرس أيضاً حالات انحلال العقد والنسب وغيرها مما أطلقنا عليه في الدراسة أخلاقيات القرآن مقارنة بأخلاقيات القانون.

الفارق الثالث هو أن هذه الدراسة تقدم المفاهيم في القانون الوضعي تمهيداً لفهمها في أحكام القرآن، ثم تقديم فلسفتها وإلقاء الضوء على أبعادها الأوسع من خلال هذه النظرة . وعلى سبيل المثال فإن علماء الشريعة يهتمهم الحرية والعقل في القرآن، إلا بقدر لزومهما لأهلية التصرف الشرعي، أما في دراستنا فهما أساس المسألة القانونية في جميع النظم القانونية الوضعية .

الفارق الرابع أنه إذا كانت أحكام الشريعة محددة فإن اللفظات القانونية في القرآن الكريم مبعثرة وتحاول هذه الدراسة أن تتعقبها أو تتعقب بعضها آملة أن تجد أجيال أخرى في الإسهام في إثراء هذا الاتجاه، ومثاله الوقفات القانونية

التي قدمناها في قصتي يوسف وموسى، وهذه أمور لا علاقة لها بالشرعية الإسلامية.

مثال آخر يكون فيه الجانب الفكري أشمل في النظر وأوسع في الإحاطة وهو يتعلق بعلاقة القرآن بالكتب السابقة عليه، ومعالجة مسألة العلاقة بين إسلام الأنبياء وإسلام أمة محمد. فإذا كانت الشريعة تعالج مثلا موضوع الارتداد في الإسلام فإن دراستنا تفسر هذا المعنى على أساس أن القرآن شامل لما قبله وهو كلمة الله النهائية إلى عباده وأن محمدا هو آخر أنبياء الله إلى الأرض. ولذلك فالمؤمنون بالقرآن وبمحمد لا يجوز أن يرتدوا إلى وراء ولكن يظل كل في مكانه ويجمع بين الجميع أن العلاقة بين المسلم والمسيحي واليهودي وهى علاقة رأسية بينه وبين الله وليست علاقة أفقية بين عباد الله ، وأتباع الشرائع.

ونسأل الله أن ينتفع من هذا العمل الراغبون في فهم أعمق لأحكام القرآن وأن يكون عملا خالصا لوجهه الكريم داعين الله أن يكون القرآن شفيعا لنا يوم القيامة.

السفير الدكتور عبدالله الأشعل

القاهرة مايو ٢٠١٧ - شعبان ١٤٣٨